تحليل إخباري

«جنيف ـ 2»: ماذا تغير بين الجولتين الأولى والثانية؟

بيروت: انتهت الجولة الأولى من المفاوضات بين وفدي النظام والمعارضة في إطار «جنيف ـ 2» من دون تحقيق أي تقدم أو اختراق.

وانطلقت الجولة الثانية في أجواء توحي بأن النتيجة لن تكون أفضل وبأن التقدم إذا حصل سيكون على الصعيد الإنساني لا السياسي... ولكن تجدر الإشارة الى العناصر والمعطيات الجديدة التي استجدت بين الجولتين الأولى والثانية والتي سيكون لها بنسب متفاوتة تأثير على مسار المفاوضات واتجاهاتها وأبرزها:

1ـ الانفتاح الروسي على المعارضة السورية وتحديدا على الائتلاف الوطني الذي قام وللمرة الأولى بزيارة الى موسكو حيث لقي رئيسه أحمد الجربا استقبال «رؤساء الدول»، من المطار الى الفندق وصولا الى مقر وزارة الخارجية، حيث أقام الوزير سيرغي لافروف مأدبة عشاء على شرفه بعد بيان قال فيه إن الجربا والوفد المرافق مرحب بهم في موسكو على أنهم «الممثل الشرعي لجزء من الشعب السوري».

ما تريده روسيا من هذا الانفتاح الإمساك بعصا العملية السياسية من طرفيها وفتح خطوط مع المعارضة السورية لتطويعها بعد إقناع الائتلاف بأمرين: الأول هو توسيع وفد المعارضة المفاوض كي يتمكن من أن يعكس نبض المجتمع السوري بفئاته كافة عبر إشراكه شخصيات من الداخل لاسيما هيئة التنسيق التي تعمل في الداخل بموافقة النظام السوري. والثاني هو الدخول الى المفاوضات من الباب «الإنساني» والتخلي عن أولوية «تشكيل هيئة الحكم الانتقالي».

فمن الواضح أن مصير الرئيس السوري بشار الأسد مازال يمثل نقطة خلاف رئيسية وحيث تشدد روسيا على أن مطلب رحيل الأسد يجب ألا يكون شرطا مسبقا للتوصل الى حل سياسي.

يضاف الى ذلك نقطة خلاف أخرى تتمثل في مشاركة إيران التي ترفضها المعارضة السورية، في حين تتطلع موسكو الى إشراك العوامل الإقليمية المؤثرة في سورية وتحديدا إيران والسعودية.

2ـ الوساطة المصرية التي قيل إنها منسقة مع الفرنسيين والروس لتوسيع وفد المعارضة المفاوض وضم «هيئة التنسيق» الى «الائتلاف». ولكن المحاولة التي جرت في القاهرة حيث رعى وزير خارجيتها نبيل فهمي محادثات بين أحمد الجربا (رئيس الائتلاف) وحسن عبد العظيم (رئيس التنسيق) لم تصل الى نتيجة.

فقد اشترط الجربا موافقة مسبقة من هيئة التنسيق على ورقة عمل وموقف مشترك في أساسه المطالبة بالتنفيذ الكامل لـ «جنيف ـ 1» وتشكيل هيئة حكم انتقالية مقترحا ضم عضوين أو ثلاثة الى وفد المعارضة، ولكن عبد العظيم اقترح مناقشة بيان «جنيف ـ 1» «سلة واحدة» بما فيها وقف العنف وإطلاق النار، وطالب بإعادة تشكيل وفد المعارضة السورية بعد مؤتمر تشاوري وعلى أساس مشاركة وازنة لـ «معارضة الداخل» في وفد المعارضة.

3ـ تلويح دول أوروبية بالتنسيق مع السعودية وتركيا بالعودة الى مجلس الأمن لإصدار قرار يدين النظام السوري ويلزمه فتح المعابر في المناطق المحاصرة وإيصال المساعدات ووقف الأسلحة الثقيلة بما فيها البراميل المتفجرة، ووقف انتهاكات حقوق الإنسان.

ولكن روسيا تصدت لهذا التوجه وأظهرت مجددا أنها لا تريد عودة الملف السوري الى مجلس الأمن وتريد البقاء في جنيف حيث تتوافر لها مساحة أوسع للحركة والمناورة والمقايضة، خصوصا إذا كانت تفاوض المعارضة السورية في مكان آخر على مستقبل روسيا في سورية ووجودها العسكري ومصالحها السياسية والاقتصادية.

كما تريد موسكو بقاء الملف السوري حصرا في نطاق روسي أميركي ثنائي لأن نقله الى نيويورك يدخله في تشابك المصالح والمواقف بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن الذي سيكون له دور في تسوية الأزمة السورية ولكن سيكون بالتأكيد المحطة الأخيرة.

4ـ الضغوط «الخفيفة والتكتيكية» التي مارستها موسكو على نظام الأسد في سياق استيعابها للضغوط الدولية وإفشال التوجه الى مجلس الأمن، وهذه الضغوط هدفت الى إقناع دمشق بتقديم تسهيلات أكبر في موضوع ايصال المساعدات والمجال الإنساني والانفتاح على مبدأ هيئة الحكم الانتقالي وإبداء الاستعداد للنقاش بها ولو من وجهة نظر دمشق وفهمها الخاص لهذه الهيئة التي تعني بالنسبة لها الإعداد لانتخابات رئاسية وفق الدستور الراهن وترشيح الرئيس بشار الأسد نفسه في الانتخابات مع مرشحين آخرين.

5ـ عدم توقف المعارك العسكرية واستمرار وجود مسار عسكري في موازاة المسار السياسي التفاوضي، مع بروز مؤشرات الى استئناف معركة القلمون من حيث توقفت في يبرود، إضافة الى تحريك جبهة حلب من قبل النظام والتقدم الذي احرزته المعارضة في ريف القنيطرة ودرعا.

هذه التطورات العسكرية تندرج في إطار تعزيز المواقع والشروط التفاوضية من جهة ورسم خطوط التسوية السياسية على الأرض من جهة ثانية.

الإبراهيمي: مفاوضات «جنيف 2» لا تحرز تقدماً يذكر

جنيف ـ أ.ف.پ ـ رويترز: عقد وفدا المعارضة السورية والنظام جلسة مشتركة مع الوسيط الاممي الاخضر الابراهيمي في اليوم الثاني من المرحلة الثانية من مفاوضات «جنيف2» أمس، كما اعلنت المتحدثة باسم الابراهيمي.

ويبدو أن مصير الجولة الثانية سيكون مشابها للجولة التي جرت الشهر الماضي، حيث قال المبعوث الدولي ان المحادثات لا تحرز تقدما كبيرا.

وأضاف في مؤتمر صحافي في جنيف بعد الاجتماع المشترك لوفدي المعارضة والحكومة السوريين «بداية هذا الأسبوع كانت شاقة كما كانت في الأسبوع الأول. لا نحرز تقدما كبيرا. بالطبع حتى تنطلق بحق فنحن بحاجة إلى تعاون الطرفين هنا إضافة إلى دعم كبير من الخارج».

وقال الإبراهيمي إنه يعتزم تقديم تقريره إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ومجلس الأمن خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

من جانبه، جدد نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد أمس التأكيد على أن وفد النظام السوري لن يناقش أي بند آخر قبل الانتهاء من بند الإرهاب.

لكنه أكد في مؤتمر صحافي، بعيد انتهاء الجلسة التزام الوفد الحكومي ببيان جنيف بشكل كامل، وأوضح جئنا لنناقش كل شيء والبند الأول في بيان جنيف هو القضاء على الإرهاب، غير أنه أشار إلى أن الائتلاف يوجه الى مناقشة أمور كالهيئة الانتقالية لأنهم لا يريدون التقدم على طريق الحل في سورية، معتبرا أن هذه التعليمات تأتيهم عبر قصاصات من الخارج، متهما الائتلاف بعدم الرغبة في الدخول في أي نشاط سياسي وبالخروج ببيانات بعيدة عما يدور في الاجتماعات.

وأشار إلى أن الوفد الحكومي أصر على ضرورة وجود جدول أعمال واضح، مؤكدا أن هذا الوفد مستمر في جنيف وفي الاجتماعات للوصول الى حل للأزمة.

وإذ أكد أن أي حوار يجب أن يتم بين الأطراف السورية فقط، قال نحن منفتحون على أي نوع من المحادثات أيا كانت مدتها.

وردا على اتهام المتحدث باسم الائتلاف الوطني السوري المعارض لـ«رؤي الصافي للنظام بالارتباط بتنظيم «الدولة الاسلامية في العراق والشام» المعروفة اختصارا بـ «بداعش»، وصف المقداد ذلك بهراء وجنون.

لكن صافي أكد في وقت سابق ان فريقه قدم أدلة خلال جلسة المفاوضات، تثبت علاقة النظام السوري بـ «داعش».

ولفت إلى أن وفد المعارضة طالب بوضع جدول زمني للمفاوضات منعا للمماطلة التي يمارسها النظام.

وكشف مبعوثون إن وفدي الحكومة السورية والمعارضة وقفا دقيقة حدادا على قتلى ثلاثة أعوام من الصراع.

وقال أحمد جقل عضو وفد المعارضة لرويترز إنه يأمل أن يكون الوقوف دقيقة حدادا إشارة الى تحسن الأجواء هذه المرة. وأضاف أن المبعوث الدولي الأخضر الإبراهيمي اقترح أن يناقش الجانبان وقف العنف أمس وأن يناقشا تشكيل هيئة حكم انتقالية اليوم، غير أن ذلك سبب خلافا بين الجانبين وتعطلت المفاوضات.

بدورها، قالت الوكالة العربية السورية للأنباء إن الجلسة الصباحية المشتركة بدأت بالوقوف دقيقة حدادا «على أرواح شهداء قرية معان بريف حماة وشهداء سورية»، في اشارة الى الاتهامات التي وجهتها السلطات السورية لمسلحي المعارضة بقتل 42 شخصا يوم الأحد في معان التي يقطنها علويون.

لكن منذر اقبيق المتحدث باسم الائتلاف أكد أنه لم يسقط قتلى من المدنيين في معان.

وأضاف أنه كانت هناك معركة بين مقاتلي الجيش السوري الحر وقوات الرئيس بشار الأسد والميليشيات الموالية له وأنه كان جرى إجلاء المدنيين من القرية منذ أكثر من ستة شهور. وتابع أن كل الضحايا قتلوا في الاشتباكات.

المتحدث باسم المعارضة السورية لؤي صافي في مؤتمر صحافي بعد جلسة المفاوضات أمس في جنيف (ا.ف.پ)

سورية تتعهد بتسليم «أخطر الأسلحة الكيماوية» بحلول أول مارس

موسكو ـ رويترز: قالت وكالة انترفاكس الروسية للأنباء إن السفير السوري رياض الحداد قال أمس: إن أخطر المواد في مخزون الرئيس بشار الأسد من الأسلحة الكيماوية ستزال من البلاد بحلول الأول من مارس.

ونقلت الوكالة عن رياض الحداد قوله إن جزءا كبيرا من الأسلحة الكيماوية.. المخزون الأخطر سيزال من البلاد بحلول الأول من مارس.

ولم تف سورية بمهلة 31 ديسمبر لإزالة أخطر العناصر الكيماوية السامة وفقا لاتفاق توسطت فيه روسيا والولايات المتحدة، كما لم تف بمهلة تسليم كل مخزونها بحلول الخامس من فبراير الجاري.

بقلم ويليام هيغ وزير الخارجية البريطاني

لا يمكن للعالم السماح بسياسة التجويع والقمع التي ينتهجها الأسد

على مرأى من العالم كله يتعرض أهل حمص، ثالث أكبر مدينة في سورية، للتجويع وللقصف حتى الاستسلام.

يقبع سكان هذه المدينة التاريخية تحت الحصار منذ ما يزيد عن 660 يوما، والنظام يعتدي عليهم بصورة عشوائية، مستخدما البراميل المتفجرة البدائية ونيران المدفعية. وتشتد حاجة الناس فيها إلى اللوازم الأساسية. وحسب تقدير اليونيسيف، فإن أكثر من 1,666 طفل ما زالوا محاصرين داخل البلدة القديمة، بينما تشرد مئات الآلاف من سكانها.

وتتكرر صورة مماثلة في حلب وغيرها من المناطق المحاصرة.

هذا هو واقع الصراع في سورية، حيث يستخدم الجوع والتجويع كأسلحة حرب في القرن الحادي والعشرين. والنظام الذي يدعي بأنه يقاتل الإرهاب يعكف على ترهيب شعبه، وهي ممارسات يصفها مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين بـ «جرائم حرب ضد الإنسانية».

من المذهل أن يصبح ما يجري في سورية وكأنه أمر عادي، بينما الإحصائيات تخزينا جميعا: فهناك 3,9 ملايين إنسان داخل سورية بحاجة ماسة إلى المساعدة، وفي أنحائها 242,666 شخصا يقبعون تحت الحصار، والغالبية العظمى منهم رهائن لدى النظام، وهناك 166,666 بات يخشى عليهم من المجاعة لكونهم محاصرين داخل وعلى أطراف مخيم اليرموك بضواحي دمشق، ويوجد أكثر من مليوني لاجئ في الدول المجاورة، من بينهم مليون طفل حرم من التعليم والأمن والأمان.

صحيح أن بعض المساعدات قد دخلت إلى حمص الآن، ولكنها لا تشكل سوى نسبة ضئيلة مما هناك حاجة إليه. ولقد أصر النظام على خروج النساء والأطفال والمسنين من المدينة قبل دخول قوافل الإغاثة. ومع أننا نرحب بدخول أي نسبة من المساعدات الإنسانية، إلا أن علينا جميعا أن نشعر بالقلق العميق تجاه محنة أولئك الذين غادروا حمص، وأولئك الذين بقوا فيها. فهل يحظى من تم إجلاؤهم عن المدينة بالحماية، أم أنهم سيتعرضون للاضطهاد على يد النظام؟ وهل سيعامل من يبقى داخل حمص كفريسة سهلة لهجمات أشد ضراوة تشنها قوات أمن الأسد؟

لا شك أن شبح سربرينتشا يقض مضاجعنا جميعا، حين نتذكر تعمد فصل النساء والأطفال عن الرجال قبل ارتكاب المذبحة التي راح ضحيتها 8,666 من الرجال والفتيان.

ستحل قريبا الذكرى السنوية الثالثة للصراع في سورية دون أن تلوح في الأفق أي إشارة تدل على نهايتها. وإذا استمر الأسد في تشبثه بالحكم، فإن العنف والمعاناة سوف يتفاقمان بالتأكيد، وسيحصد الإرهاب الذي يتغذى على وحشية نظامه آلافا أخرى من الأرواح، ويهدد شواطئنا أكثر فأكثر. وبالتالي ليس بوسعنا الوقوف متفرجين على استفحال هذه المأساة الإنسانية.

أولا، علينا ألا نتخلى عن السعي إلى حل سياسي، إذ إنه في نهاية المطاف السبيل الوحيد لإعادة السلام إلى ربوع سورية. وقد استؤنفت عملية «جنيف 2»هذا الأسبوع، وعلى النظام أن ينضم إلى الائتلاف الوطني السوري المعارض في الالتزام بعملية انتقال سياسي.

غير أن المحتاجين داخل سورية لا يمكنهم انتظار دوران عجلات الديبلوماسية، وعليه، ثانيا، فإن من واجبنا جميعا مواصلة دعم جهود الإغاثة الإنسانية التي تشرف عليها الأمم المتحدة، وقد خصصت المملكة المتحدة حتى الآن 660 مليون جنيه استرليني ـ وهي أكبر مساهمة على الإطلاق نقدمها استجابة لأزمة، كما أننا حددنا برنامجا لمساعدة بعض من أشد اللاجئين السوريين حاجة وعرضة للخطر بتوفير مأوى لهم في بريطانيا، ولسوف نظل في مقدمة من يبذلون الجهود، غير أنه على الدول الأخرى أن تزيد من مساهماتها في إنقاذ عدد لا يحصى من السوريين اليائسين، وفي مساعدة الدول المجاورة على استضافتهم.

ثالثا، علينا استكشاف إمكانات إيصال المزيد من المساعدات بشكل مباشر عبر حدود سورية وخطوط التماس فيها إلى كل من يحتاجون إلى إغاثة. فمن غير المقبول أن يكون بإمكان النظام في دمشق أن يعرقل إرسال مساعدات إلى من هم بأمس الحاجة إليها. فالحصول على المساعدات حق، لا منحة من النظام، ولا يمكن للعالم أن يكون طرفا في سياسة التجويع والقمع التي ينتهجها النظام.

رابعا، لا بد لمجلس الأمن الدولي الآن أن يتصرف. عليه أن يحدد مطالب واضحة من النظام، وأن يصر على تطبيقه لها. لقد تجاهل الأسد مطالب مجلس الأمن إلى حد كبير حتى الآن. وها قد آن الأوان لزيادة حدة الضغوط عليه. ومن واجب مجلس الأمن أن يطلب السماح بدخول ووصول المساعدات الإنسانية بالكامل ودون أي عوائق إلى كل المناطق، بما فيها التي يحاصرها النظام. وعليه أن يطلب وقفا فوريا لاستخدام التجويع كسلاح حرب، وأن يضع نهاية للحصانة من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وعلى المجلس أن يطالب النظام بوقف استعمال البراميل المتفجرة وغيرها من الذخائر ضد المدنيين الأبرياء في أنحاء سورية.

ولا يمكن إيجاد عذر لأي دولة تقف في طريق صدور قرار جديد عن مجلس الأمن يصر فيه على إيصال مساعدات غذائية وطبية إلى المدنيين الأبرياء. لطالما شهد مجلس الأمن الانقسام على نفسه في موضوع سورية، ولكن حان الوقت الآن ليتفق الأعضاء الخمسة عشر كلهم ويؤيدون قرارا يدعو إلى تخفيف الأزمة الإنسانية الفظيعة، هذا هو ما تقترحه المملكة المتحدة، وإنني أهيب بالأعضاء الآخرين في مجلس الأمن أن يدعموا هذه الجهود. فما من شيء يمكن أن يساهم في جهود إيجاد حل سياسي للصراع أكثر من تحقيق تقدم عملي على طريق تحسين ظروف حياة الشعب السوري. لقد آن الأوان لمجلس الأمن أن يتحرك، وأن يتخذ قراره بالإجماع.

الأمم المتحدة تتهم السلطات باستجواب 336 رجلاً من المفرج عنهم

تعليق إجلاء المحاصرين من حمص القديمة

عواصم ـ رويترز ـ أ.ف.پ: أعلن محافظ حمص طلال البرازي أنه تم تعليق عمليات إجلاء المدنيين وإدخال المساعدات الإنسانية إلى مدينة حمص القديمة المحاصرة أمس لصعوبات «لوجستية وفنية». وكشف لوكالة فرانس برس أن استئناف عملية إخراج المدنيين وإدخال المساعدات الغذائية سيستأنف اليوم.

في هذه الأثناء، قالت الأمم المتحدة أمس إن السلطات السورية احتجزت 336 رجلا ممن تم إجلاؤهم من مدينة حمص المحاصرة ولاتزال تستجوب معظمهم دون إشراف مباشر لأي طرف ثالث محايد. وكان الرجال الذين تفترض السلطات السورية أنهم في سن القتال من بين حوالي 1200 شخصا من مدينة حمص القديمة التي تحاصرها قوات النظام السوري منذ نحو 600 يوم من خلال اتفاق لوقف إطلاق النار مدد لـ 3 أيام أخرى حتى اليوم.

وقال روبرت كولفيل المتحدث باسم المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة إن أي شخص من الذين تم إجلاؤهم بما في ذلك أولئك الذين ألقوا أسلحتهم لا بد من حمايته من الأفعال المحظورة بموجب القانون الدولي بما في ذلك المعاملة القاسية والتعذيب وإهانة الكرامة.

وقال كولفيل: «نشعر أيضا بقلق بالغ لمعرفة أن عددا من الصبية والرجال وأسرهم اعتقلتهم السلطات وهم يغادرون المنطقة المحاصرة، من الضروري عدم تعرضهم إلى أي ضرر».

وقالت فضيلة الشايب المتحدثة باسم منظمة الصحة العالمية إن بين الذين تم إجلاؤهم 5 سيدات في مراحل حمل متأخرة بينهن واحدة كانت في حالة ولادة وقد وضعت حملها في مستشفى بعد قليل من عملية الإجلاء، وقالت المتحدثة إن عددا منهم يعانون أمراضا جلدية.

من ناحية أخرى، قالت إليزابيث بايرز المتحدثة باسم برنامج الأغذية العالمي إن الأشخاص الذين خرجوا كانوا في حالة وهن شديدة بعلامات واضحة على سوء التغذية. وقالت إن: «رجلا قال انه تمكن من البقاء على قيد الحياة لمدة أسبوع بملعقة واحدة من البرغل». وأضافت أن الكمية الضئيلة المتوافرة من البرغل بالمنطقة المحاصرة طالتها الحشرات.

وتابعت المتحدثة قائلة: «قالوا إنهم يبقون على قيد الحياة بتناول أوراق الشجر والعشب والزيتون وأحيانا عندما يظهر بعض دقيق القمح يخلطونه بالماء لعمل نوع من الخبز».

صورة مأخوذة عن تسجيل مصور لآليات الأمم المتحدة خلال اجلائها لمحاصرين من حمص أمس الأول (أ.ف.پ)

السلطات السورية تعتقل عضواً في المكتب التنفيذي في هيئة التنسيق

دمشق ـ كونا: اعلنت هيئة التنسيق الوطنية السورية المعارضة امس اعتقال عضو مكتبها التنفيذي وعضو المكتب السياسي في حزب العمل الشيوعي صفوان عكاش لدى عودته الى بلاده قادما من مصر عبر الحدود اللبنانية، مطالبة بإطلاق سراحه وجميع المعتقلين الآخرين.

وذكرت الهيئة في بيان ان عكاش الذي فقدت الاتصال معه منذ عصر امس الأول كان قادما من القاهرة عبر لبنان بعد لقائه ووفد الهيئة هناك مع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ورئيسه احمد الجربا ومشاركته في اجتماعات هيئة التنسيق الوطنية مع وزير الخارجية المصري نبيل فهمي والأمين العام للجامعة العربية الدكتور نبيل العربي.

وكانت الهيئة قد اعلنت اعتقال السلطات السورية أمين سرها رجاء الناصر في نوفمبر الماضي كما اعلنت عن اختفاء ثلاثة اعضاء من كوادرها في عام 2012 وهم رئيس مكتب العلاقات الخارجية في هيئة التنسيق عبدالعزيز الخير وعضو المكتب التنفيذي للهيئة اياس عياش والقيادي في حركة الاشتراكيين العرب ماهر طحان بعد عودتهم من الصين.

ووصفت اعتقال النظام لعكاش في اليوم الاول للجولة الثانية من مفاوضات (جنيف 2) بأنه «دليل قاطع على ان النظام لا يبحث عن حل سياسي يحقن دماء الشعب السوري».